غارات إسرائيلية على مواقع للنظام السوري

«30

«داعش» ينهار في الموصل القديمة

«30

قطر خطر على الخليج

التسريبات هروب من الرد على المطالب

إدانات يمنية لمزاعم السجون السرية

قطر لن تصمد أمام انهيار الاقتصاد

قرقاش: نريد رقابة وضمانات أوروبية أميركية لأي اتفاق مع قطر

الإمارات: لا تصعيد مع قطر.. حل أو فراق

■ الدول المقاطعة تؤكد لتركيا ثبات موقفها من قطر

■ المنامة: نحترم قطر ودعم الإرهاب ليس سيادة

■ دبي - وام، عواصم - وكالات

أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة أن الدبلوماسية تمثل أولوية لحل الأزمة مع قطر، وأن التصعيد ليس وارداً، مشيرة إلى أن عدم استجابة الدوحة لمطالب الدولة المقاطعة يعني الفراق. وقال وزير الدولة للشؤون الخارجية، معالي الدكتور أنور بن محمد قرقاش، خلال مؤتمر صحافي بمقر وزارة الخارجية والتعاون الدولي في دبي، أمس، إن قطر لديها جدول أعمال يقوّض أمن منظومة دول الخليج، مطالباً «بضمانات لأي حل دبلوماسي محتمل مع قطر». وجدد وزير الدولة للشؤون الخارجية تأكيده «أن الدبلوماسية هي أولوية لحل الأزمة مع قطر إلا أن الأمر يتطلب منها - قطر - أن تغير سلوكها واتجاهها القائم على دعم الإرهاب والتطرف»، متوجهاً بـ«الشكر والتقدير إلى دولة الكويت الشقيقة على جهود الوساطة التي تقوم بها». وأضاف: «أن البديل في حال عدم تعاطي قطر مع المطالب التي قدمها لها الوسيط الكويتي لن يكون التصعيد وإنما الفراق»، مشدداً على «أننا لا نتحدث عن تغيير النظام في قطر، ولكن تغيير السلوك». وقال معالي الوزير قرقاش: «إن هناك عدة قواعد ننطلق منها للتعامل مع الأزمة مع قطر ومن هذه القواعد الحل الدبلوماسي الذي يتطلب من قطر تغيير نهجها القائم على دعم التطرف والإرهاب». وأضاف أن «هناك قاعدة أخرى تتعلق بعدم تحقيق قائمة المطالب، ففي هذه الحالة سيكون الخيار هو الفراق مع قطر»، مؤكداً «أن خلاف الدول الخليجية ومصر مع قطر ليس مسائل سيادية وإنما يتعلق بدعم الإرهاب».

وقال معالي الوزير قرقاش: «إننا نأمل أن تدرك قطر تبعات سياستها ضد دول الجوار وأن تسود الحكمة في الدوحة»، مؤكداً «أن ما يحدث هو محاولة لوقف قطر عن دعمها للإرهاب والتطرف». وتابع: «أنه إذا تمكنت الحكمة من الحكومة القطرية واستمعت لصوت العقل وبدأ العمل على تنفيذ اتفاقات بين الجانبين، نرى ضرورة وجود ضمانات ونظام مراقبة لهذه الاتفاقات». وقال: «لمسنا اهتماماً أوروبياً وأميركياً بهذا الأمر، خاصة أن هذه الدول أيضاً تتأثر بالإرهاب والتطرف وتبعاته»، مشيراً إلى «أن الأوروبيين لديهم اطلاع على إنفاق قطر الضخم على الجماعات المتطرفة». ودلل معاليه على عدم التزام قطر بالاتفاقيات وعدم تنفيذها وضرورة وجود ضمانات ونظام مراقبة، قائلاً: «إنه منذ عدة سنوات كان هناك اتفاق مع قطر يتضمن عدداً من البنود لم تنفذ منها قطر سوى بند واحد فقط، وهو إغلاق قناة الجزيرة مباشر مصر». وأكد وزير الدولة للشؤون الخارجية «أن قناة الجزيرة تمثل منصة لترويج أجندات الجماعات المتطرفة في المنطقة».

وفي تأكيد للتهرّب، ادعت الدوحة أن المطالب غير منطقية وتتعدى على سيادتها.

وجاء في بيان لوزارة الخارجية القطرية أن «قطر تعكف الآن على بحث هذه الورقة والطلبات الواردة فيها والأسس التي استندت إليها لغرض إعداد الرد المناسب بشأنها وتسليمه لدولة الكويت».

دعم الإرهاب

من جهته، قال وزير الخارجية البحريني، خالد بن أحمد، إن بلاده تحترم سيادة قطر، مؤكداً رفضه السماح لأمور مثل دعم الإرهاب أن تكون ذات صلة بسيادة الدولة، في إشارة لتصريحات مسؤولين قطريين بأن المطالب الخليجية المقدمة للدوحة تمثل تدخلا في الشؤون الداخلية لقطر وانتقاصا من سيادتها.

وأكد وزير الخارجية البحريني، في تغريدة عبر صفحته الرسمية على موقع التدوينات القصيرة «تويتر»، أمس: «نحترم سيادة قطر على أرضها وشعبها وحدودها وما يخصها ولا نريد انتقاصها، في حين لن نسمح لأي محاولة لجعل التدخل ودعم الإرهاب من أمور السيادة».

واجتمع سفير الإمارات لدى أنقرة، خليفة شاهين المرر، والقائم بأعمال سفارة السعودية، عبد الله الغامدي، والقائم بأعمال سفارة البحرين، كميل عبد الله الرمضان، مع المدير العام لإدارة الشرق الأوسط بالخارجية التركية، السفير كريم كيراتلي، في تركيا. وأكد ممثلو الدول الثلاث مواقف دولهم حول قطع العلاقات مع قطر نتيجة دعمها للإرهاب وعملها على زعزعة استقرار المنطقة. كما شددوا على أن ما يحدث هو مقاطعة لقطر وليس حصاراً، وأن دافعه هو رغبة هذه الدول في مواجهة الإرهاب وحفظ أمنها القومي.

ولم تفلح محاولات تشويه صورة التحالف العربي في اليمن ودوره الرائد في إعادة الشرعية وإغاثة اليمنيين من جحيم الانقلابيين، والتي روجّت لها منظّمات مشبوهة من ورائها تنظيم الإخوان الإرهابي وقطر، وفيما دانت مؤسّسات رسمية يمنية التقارير المضلّلة حول فرية «السجون السرية»، أكّد محلّلون سياسيون وناشطون يمنيون أنّ الحديث عن إدارة دولة الإمارات سجوناً ومراكز احتجاز جنوب اليمن لا يعدو كونه خطّة ممنهجة تهدف إلى تشويه الدور الإنساني الرائد الذي تقوم به، بينما شكّلت الحكومة اليمنية لجنة مشتركة لتنفيذ المزاعم.

وقوبلت التقارير المضلّلة حول مزاعم «السجون السريّة» بعاصفة من الإدانات اليمنية الرسمية والشعبية، وسط حالة من الاستغراب والاندهاش في الأوساط المحليّة جنوب اليمن.

على الصعيد الاقتصادي، أكدت تقارير أن قطر لن تصمد أمام المقاطعة العربية لها، إذ ستضطر لاستيراد 90 في المئة من المواد الغذائية من الخارج، وستتراجع صادراتها من الغاز المسال الذي يعتبر عصب اقتصادها، فضلاً عن خسائر ضخمة في البورصة وشح السيولة، وشلل النقل البري.

قطر..
تسريب المطالب يفضح نوايا التهرّب

لم تكن مخيلة قطر قادرة على ابتكار طرق جديدة لتبرير الموقف المهتز، سوى الاستمرار في مسلسل البكاء وادعاء المظلومية. تقول الحجّة القطرية، إنّ الصغير لا يمكنه تلبية مطالب الكبار وهي حجة سقطت أوان ولادتها في مواجهة حقائق التاريخ والمنطق معاً.

نكث عهود

اعتاد النظام القطري على عدم احترام تعهّداته والإقرار علناً بذلك، ما أجبر الدول المتضرّرة من سياسات الدوحة على الحزم في مطالبها هذه المرة، لتتجنب إعادة ذات السيناريو دون ضمانات واضحة من طرف اعتاد نكث العهود.

رعونة

لعل من غير المعروف من نصح الدوحة بتسريب قائمة المطالب، فهي خطوة أضرّت ولم تنفع، إذ إنّ التسريب دليل على رفض قطر تحكيم العقل والمنطق، وإنّ قادة قطر كان عليهم أن يكونوا عاكفين على دراسة المطالب بدلاً عن تسريبها.

إفشال

يدلّل تسريب قطر للمطالب بدلاً من الرد عليها عبر القنوات الدبلوماسية على عدم حرصها على حل الأزمة وأنّها لم تعد في حاجة للوساطة الكويتية، وتسعى لإفشالها مكتفية بالحليف الإيراني.

قصر نظر

لم يمكّن قصر النظر الدوحة من إدراك أنّ غالبية المطالب المقدمة تهدف إلى حماية دول مجلس التعاون الخليجي وضمان استمراريته قوة إقليمية مؤثّرة، ومنع التدخّلات الأجنبية في البيت الخليجي.

تهوّر

يعد تسريب مطالب الدول الأربع المقاطعة لقطر خطوة متهوّرة من جانب الدوحة، إذ إنّه تصرّف من شأنه تقويض مقدرة الوسيط الكويتي على التحرّك لحل الأزمة التي تبدو قطر زاهدة في إيجاد مخرج منها.

تناقض

يقف التاريخ شاهداً على اتفاق الرياض، الذي وقعت عليه قطر عام 2013 والاتفاق التكميلي في العام 2014، ما يعني قبول الدوحة بما في الاتفاقين من مطالب، ما يجعل المنطق عاجزاً عن تبرير الرفض القطري الضمني الآن لما وافقت عليه في الماضي قبل ثلاث سنوات وأكثر.

مقاطعة موحدة

قراءة الدوحة الخاطئة للمواقف الإقليمية والدولية تجعلها لا تدرك حقيقة واضحة مفادها أنّ المطالب المقدمة تعبر عن موقف موحد للدول الأربع المقاطعة، وليس موقف دولة بذاتها.

فقدان ثقة

اهتزت ثقة الدول المقاطعة في قطر بسبب سياسات التطرّف ودعم الإرهاب التي تمارسها ليتأتى تسريب المطالب ليقضي على ما تبقى من أمل في ارتداع الدوحة وكفها عن سلوكها المؤذي لجيرانها ومحيطها.

إعداد: أنس مأمون - غرافيك: حسام الحوراني

البيان

أكدت أن عدم الاستجابة للمطالب يعني «الفراق»

الإمارات: الدبلوماسية تمثّل أولوية لحل الأزمة مع قطر

دراسة لمعهد الخليج بواشنطن تفضح استغلال الدوحة المش

قطر تلعب على حبال معاداة الـ

■ إعداد: فاتن صبح وعمر حرزالله

تحت عنوان بناء جسور التفاهم الذي يتخذه معهد دول الخليج العربية في واشنطن شعاراً له، كتب البروفسور ديفيد روبرتس حول مسألة تأمين قطر يقول إنها تفعل ذلك بطريقتين ترتكز أولاهما على علاقاتها المتينة بالولايات المتحدة المنبثق من أهمية قاعدة العديد العسكرية، وتذهب الثانية إلى تزويد دول العالم القوية بمصادر الطاقة سيما الغاز الطبيعي المسال. أضف إلى ما سبق مجموعة صغيرة من المواطنين المستقرين الناعمين في رفاه دولة مؤمنة اسمها قطر. وفي ظل المخاوف الأمنية الخارجية والداخلية القليلة، استثمر قادة قطر أحداث الربيع العربي التي عصفت بالمنطقة في الآونة الأخيرة فبالغت في أوهامها، وأمعنت في دعم الفوضى والتفلت في حصد الفشل وبث الشقاق وإغضاب دول الجوار.

وها هي التحديات التي تواجه قطر اليوم تأتيها من جاراتها الأقرب الثلاث وتشكل اختباراً صعباً لأسلوب عملها الأمني الموزع على شقين. فبالرغم من علاقات قطر المطواعة دولياً وأميركياً، فقد برزت لحظات مثيرة للقلق، ولا تزال الدوحة تواصل التهرب.

تشير أفق العلوم السياسية الأميركية أو النظرة العالمية المتماهية مع رؤية كيسينجر، إلى ضرورة توخي الحذر من الدول صغيرة الحجم، والتحلي بالحكمة لإيجاد دولة سائدة تحميها، والعمل ضمن منظومة قوانين إقليمية محددة ومرعية، وعدم اختصام دول الجوار أو أي منها، سيما إذا كانت تفوقها كبراً. ويتوفر أيضاً خيار بديل يقضي في حال وقوع الدولة الصغيرة في براثن مماحكات سياسية إقليمية صعبة أن تطور قدرات عسكرية متطورة قادرة للتصدي، وهذا ما لا تمتلكه قطر.

إلا أنه وبالنظر إلى كيفية تأمين قطر لنفسها كدولة صغيرة بوجه التحديات الإقليمية المتغيرة، نلاحظ ما ينقض تلك الرؤية. ومع أن مقاربة قطر عكست في كثير من الأحيان توقعات المراقبين والمطلعين على مسار الأمور، إلا أنها اضطلعت في أوقات أخرى كثيرة بدور اللاعب الأحادي المستفز والتحريضي في ميدان السياسة الخارجية.

وليس السبب الكامن وراء ذلك بالخفي، إذ لطالما سعى القطريون لبناء علاقة متينة مع دول نافذة لترسيخ دعائم أمنهم. وفي ظل لعب أميركا اليوم هذا الدور يبدو أن قاعدة العُديد قلبت مقاييس التحكم وجعلت العلاقة الثنائية أشبه بزواج مصلحة، ظنت ان الطلاق فيه ليس خياراً وارداً، في مشهد استغلته الدوحة للدخول في دوامة سياسات خارجية تحريضية مستهجنة في المنطقة.

ويسود مع هذا الانطباع بأن قطر التي تجاسرت وحلقت بعيداً بفعل شعورها بأنها محصنةً من آثار عواقب أفعالها الشائنة، قد دخلت في اختبار ذاتي. ولا يمكن لقيادات الدوحة، بعد عقود من التركيز على علاقات قطر الدولية أن تتهرب من واقع الجغرافيا وحدودها، ولا بدّ لها من إعادة التركيز على اجتراح تسوية ولو مؤقتة مع جيرانها الثلاث الأقرب السعودية والإمارات والبحرين.

ويحفل تاريخ المنطقة، بحسب روبرتس، بالشواهد على تغلب السياسات المحلية على الحسابات المباشرة اللصيقة بالأمن القومي. وشكلت قطر منذ استقلالها في عهد الأمير أحمد بن علي آل ثاني عام 1971، عدداً من الممارسات الخارجة عن السياق. مروراً بالانقلاب الناعم في العام نفسه وصولاً إلى مسيرة التقارب مع إيران، ووصلت الى إنشاء مكتب التجارة الإسرائيلية على أراضي عاصمتها الدوحة، في موقف ناشز سيما للمملكة العربية السعودية.

لقد عمدت قطر إلى اتخاذ قرارات مستقلة مثيرة للجدل، ونأت شيئاً فشيئاً عن الإصغاء لمشورة الرياض، وقد أثار ذلك سخط القيادات، سيما رفض حمد التراجع عن موقفه حيال إسرائيل، ما أدى إلى تدهور العلاقات مع السعودية.

وشهد العام 1992 بداية المناوشات على الحدود، قبل أن يتسلم حمد في العام 1995 السلطة من والده على خلفية

البيت الخليجي

فكرة الاتحاد الخليجي الشامخة يجب أن لا تتراجع، وستعمق قطر بصورة دائبة علاقاتها الدولية مع الولايات المتحدة والدول الأخرى إلى أن تستوعب واقع أن العوامل التي توحد الخليجين أكثر من التي تفرقهم، وعليها أن تجد طريقة عملية للاتفاق.

موريتانيا تلاحق المشاريع القطرية المشبوهة على أراضيها

■ نواكشوط ـ البيان
تونس ـ الحبيب الأسود

بدأت السلطات الموريتانية في ملاحقة الجمعيات المشبوهة، التي تتلقى دعماً مباشراً من دولة قطر، وقالت السلطات المحلية بولاية اترارزة، جنوبي البلاد، إنها أوقفت العمل في مشروع سكني تابع لجمعية خيرية قطرية تدعى «اليد العليا».

وبحسب مصادر رسمية في مدينة روصو، فإن القرار يتعلق بمشروع بناء 100 وحدة سكنية في قرية «جدر المحكن»، وأن السلطات الإدارية في المدينة، ممثلة في حاكمها، أبلغت المقاول المشرف على بناء الوحدات السكنية بعدم رغبة موريتانيا في مواصلة بناء المشروع السكني.

وقالت مصادر مطلعة إن الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز هو من أصدر أوامر بتجميد المشروع السكني المذكور.

في الأثناء، اضطرت مؤسسة عيد بن محمد آل ثاني الخيرية القطرية المصنفة في قائمة الإرهاب إلى سحب تمويلها لـ 400 وحدة سكنية في ولاية تاكنت، وسط موريتانيا، بعد أن كانت قد أوكلت تنفيذ المشروع لشركة النجاح التي يديرها رجل الأعمال محيي الدين ولد أحمد سالك ولد أبوه، والتي باشرت عملها فيه، قبل أن تقطع موريتانيا علاقاتها مع قطر فتبلغ المؤسسة الخيرية القطرية وكلاءها في المشروع بتعليق نشاطاته في موريتانيا إلى أجل غير مسمى.

الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز أغضبه خبر تجميد المؤسسة الخيرية القطرية لمشروعها في موريتانيا، فأصدر من ناحيته أوامر بتجميد مشروع سكني بتمويل رسمي من الدولة القطرية لإنشاء 100 وحدة سكنية في جدر المحكن، رغم أن السلطات القطرية لم تكن قد أوقفت أشغالها فيه رغم قطع العلاقات الدبلوماسية معها.

وأكدت تقارير إعلامية أن السلطات الموريتانية تدرس تجميد أنشطة عدد من الجماعات التي ترفع لافتات خيرية وإنسانية، بينما تعمل لأهداف سياسية مرتبطة بأجندات قطر وحلفائها في المنطقة وبخاصة قوى الإسلام السياسي المرتبطة بالدوحة.

قطر تجنّس سنة البحرين لتغيير التركيبة الديمغرافية

■ المنامة ـ وكالات

برز وقف تجنيس قطر للخليجيين، ويُقصد هنا بحرينيون تحديداً، كنقطة خلافية بين الدوحة وعواصم دول مجلس التعاون منذ سنوات طوال، إذ تسعى الدوحة من خلال ذلك إلى تغيير التركيبة الديمغرافية لصالح الشيعة في المملكة.

وبدأت وسائل إعلام تتحدث عام 2014 عن هجرة بعض العائلات البحرينية إلى قطر، وأن جلهم إن لم يكن كلهم من السنة. وبدا هذا السلوك حينها غير ودي للبحرين من الإمارة الشقيقة. وفي العام ذاته وحين سحبت دول خليجية سفراءها من قطر، اتهمت المنامة الدوحة صراحة بتجنيس بحرينيين لأسباب تبدو خطيرة. وشرح وزير الخارجية البحريني، خالد بن أحمد آل خليفة، المسألة حينها بوضوح في لقاء تلفزيوني، حيث قال إن أبناء البحرين يتم إغراؤهم بالجنسية القطرية بحجة أن لهم انتماء عائلياً هناك، متهماً قطر بالتعامل مع الموضوع على أساس مذهبي، إذ تفتح أبوابها لسنة البحرين دون الشيعة، ما يعني، بحسب محللين، إحداث خلل متعمد في التركيبة المجتمعية للبلاد. وانتهت أزمة السفراء وطالب الخليجيون قطر بالكف عن تجنيس بحرينيين، لكن مخاوف المنامة استمرت، بل زادت اتهاماتها لقطر بدعم جماعات تسعى للإطاحة بالنظام البحريني.

الزهراني: قطر قللت من قيمة الكويت ووساطتها

■ دبي ـ البيان

أكد الكاتب والباحث السياسي السعودي صالح جريبيع الزهراني أن تسريب قطر وثيقة المطالب فيه تقليل من أهمية دور الكويت ومجهودات أميرها الشيخ صباح الأحمد الصباح الهادفة لرأب الصدع وإنهاء الأزمة، لافتاً إلى أن بعض الأصوات في الدوحة الآن وصلت إلى حد إطلاق لقب «الحمام الزاجل» على دولة الكويت، وكأن مهمتها هي نقل الرسائل فقط. وشدد الزهراني في مقابلة مع قناة «سكاي نيوز عربية» على أن قطر ماضية في مشروعها، مطالباً دول الخليج بإيقاظ الدوحة من الوهم الذي تعيشه. وقال إن سلوك قطر يكشف عن أنها لم تتراجع، مشيراً إلى أنه في العام 2013 وقع أمير قطر على مجموعة مطالب خليجية لم يلتزم بها، ثم بعد التسريبات التي صدرت، والتي تعبر عن توجهات الدوحة، تم إنكارها وقيل إنها اختراق. أضاف أنه بعد قطع العلاقات، خرج وزير خارجية قطر ينكر ويتساءل ماذا ما يريدون منا، علماً بأنه يعلم أنه في العامين 2013 و2014 وقع على تلك المطالب. وأكد الزهراني أن قطر لن تتخلى عن مشروعها، وقال إنها «تقول دعونا نتآمر من أجل إسقاط الحكم في البحرين ولا تعاملونا بالمثل، وأن نقسم السعودية ولا تعاملونا بالمثل».

■ أنور قرقاش متحدثاً خلال المؤتمر الصحافي | وام

■ دبي - وام، عواصم - وكالات

أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية، معالي الدكتور أنور بن محمد قرقاش، أن الدبلوماسية تمثل أولوية لحل الأزمة مع قطر وذلك على الرغم من تسريب مطالب الدول الأربع «المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين وجمهورية مصر العربية»، الأمر الذي قوض جهود الوساطة الكويتية وأعاد الأزمة إلى نقطة البداية، مضيفاً أن لا نية لأي نوع من التصعيد مع الدوحة وإنما «الفراق» في حال رفض المطالب.

وقال معالي الوزير قرقاش خلال مؤتمر صحافي بمقر وزارة الخارجية والتعاون الدولي في دبي أمس، إن قطر لديها جدول أعمال يقوض أمن منظومة دول الخليج، مطالباً «بضمانات لأي حل دبلوماسي محتمل مع قطر».

ورداً على سؤال لوكالة أنباء الإمارات «وام» حول أثر تسريب الجانب القطري للمطالب على جهود حل الأزمة، جدد معالي الدكتور أنور بن محمد قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية تأكيده «أن الدبلوماسية هي أولوية لحل الأزمة مع قطر إلا أن الأمر يتطلب منها - قطر - أن تغير سلوكها واتجاهها القائم على دعم الإرهاب والتطرف»، متوجها بـ«الشكر والتقدير إلى دولة الكويت الشقيقة على جهود الوساطة التي تقوم بها».

وأضاف معاليه «أن البديل في حال عدم تعاطي قطر مع المطالب التي قدمها لها الوسيط الكويتي لن يكون التصعيد وإنما الفراق»، مشدداً على «أننا لا نتحدث عن تغيير النظام في قطر ولكن تغيير السلوك».

وقال معاليه «إن هناك عدة قواعد ننطلق منها للتعامل مع الأزمة مع قطر ومن هذه القواعد الحل الدبلوماسي الذي يتطلب من قطر تغيير نهجها القائم على دعم التطرف والإرهاب».

وأضاف أن «هناك قاعدة أخرى تتعلق بعدم تحقيق قائمة المطالب، ففي هذه الحالة سيكون الخيار هو الفراق مع قطر»، مؤكداً «أن خلاف الدول الخليجية ومصر مع قطر ليس مسائل سيادية وإنما يتعلق بدعم الإرهاب».

وقال الوزير قرقاش «إننا نأمل أن تدرك قطر تبعات سياستها ضد دول الجوار وأن تسود الحكمة في الدوحة»، مؤكداً «أن ما يحدث هو محاولة لوقف قطر عن دعمها للإرهاب والتطرف».

وتابع «إنه إذا تمكنت الحكمة من الحكومة القطرية واستمعت لصوت العقل وبدأ العمل على تنفيذ اتفاقات بين الجانبين، نرى ضرورة وجود ضمانات ونظام مراقبة لهذه الاتفاقات». وقال، «لمسنا اهتماماً أوروبياً وأميركياً بهذا الأمر خاصة أن هذه الدول أيضاً تتأثر بالإرهاب والتطرف وتبعاته»، مشيراً إلى «أن الأوروبيين لديهم اطلاع على إنفاق قطر الضخم على الجماعات المتطرفة».

عدم التزام

ودلل معاليه على عدم التزام قطر بالاتفاقيات وعدم تنفيذها وضرورة وجود ضمانات ونظام مراقبة قائلاً «إنه منذ عدة سنوات كان هناك اتفاق مع قطر يتضمن عدداً من البنود لم تنفذ منها قطر سوى بند واحد فقط، وهو إغلاق قناة الجزيرة مباشر مصر». وأكد وزير الدولة للشؤون الخارجية «أن قناة الجزيرة تمثل منصة لترويج أجندات الجماعات المتطرفة في المنطقة».

وفي تأكيد على التهرّب، ادعت الدوحة أن المطالب غير منطقية وتتعدى على سيادتها. وجاء في بيان لوزارة الخارجية القطرية أن «قطر تعكف الآن على بحث هذه الورقة والطلبات الواردة فيها والأسس التي استندت إليها لغرض إعداد الرد المناسب بشأنها وتسليمه لدولة الكويت».

من جهته، قال وزير الخارجية البحريني، خالد بن أحمد، إن بلاده تحترم سيادة قطر، مؤكداً رفضه السماح لأمور مثل دعم الإرهاب أن تكون ذات صلة بسيادة الدولة، فى إشارة لتصريحات مسؤولين قطريين بأن المطالب الخليجية المقدمة للدوحة تمثل تدخلا فى الشؤون الداخلية لقطر وانتقاصا من سيادتها.

وأكد وزير الخارجية البحريني، في تغريدة عبر صفحته الرسمية على موقع التدوينات القصيرة «تويتر»، أمس: «نحترم سيادة قطر على أرضها وشعبها وحدودها وما يخصها ولا نريد انتقاصها، في حين لن نسمح لأي محاولة لجعل التدخل ودعم الإرهاب من أمور السيادة».

في الأثناء، اجتمع سفير الإمارات لدى أنقرة، خليفة شاهين المرر، والقائم بأعمال سفارة السعودية، عبدالله الغامدي، والقائم بأعمال سفارة البحرين، كميل عبدالله الرمضان، مع المدير العام لإدارة الشرق الأوسط بالخارجية التركية، السفير كريم كيراتلي، في تركيا.

وأكد ممثلو الدول الثلاث على مواقف دولهم حول قطع العلاقات مع قطر نتيجة دعمها للإرهاب وعملها على زعزعة استقرار المنطقة. كما شددوا على أن ما يحدث هو مقاطعة لقطر وليس حصاراً، وأن دافعه هو رغبة هذه الدول في مواجهة الإرهاب وحفظ أمنها القومي.

■ قرقاش: قطر لديها جدول أعمال يقوض أمن دول الخليج

■ الإمارات تريد رقابة وضمانات أوروبية أميركية لأي اتفاق مع قطر

■ وزير خارجية البحرين للدوحة: نحترم قطر ودعمكم للإرهاب ليس سيادة

■ الدول المقاطعة تؤكد لتركيا ثبات موقفها من قطر

...ـين لعلاقتها مع أميركا

...ـجيران وتستقوي بالخارج

انقلاب مدان من السعودية كسابقة خطيرة. أما في العام 1996 فظهرتً في الميدان الإعلامي قناة الجزيرة، التي عمدت في جانب من سياستها لتدعيم القوة الناعمة الجديدة للدوحة، واستُخدمت في سياق آخر للرد الانتقامي على السعودية. وساهم في تذكية الشقاق تعمّد قطر استضافة المنشقين والتدخل في السياسة الداخلية للسعودية، ما أثار حفيظة القادة في الرياض، وأدى بهم إلى سحب السفير السعودي من الدوحة عام 2002، في وضع استمر لست سنوات كإحدى وسائل ممارسة الضغط على قطر وثنيها عن المضي في أساليبها البغيضة.

وعمد حمد بالإضافة إلى السلاح الإعلامي وقاعدة العديد إلى تدعيم أمن قطر من خلال مخطط يرمي لدمج أمن وازدهار الدوحة مع اقتصادات دول العالم القوي. وسعى إلى التنويع وعدم حصر خيوط الأمن في شبكة الولايات المتحدة، فلعبت قطر على مسارات الوساطة في المجالات الرياضية والإعلامية والتعليمية، وحبكت شبكة علاقات متينة دعمتها بإمدادات الغاز الطبيعي المسال لبريطانيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية.

وبرزت قطر بزعامة حمد في الألفية الثانية كدولة مكافحة للظهور بثوب الشخصية الحيادية، واكتساب هالة الأهمية في أكبر عدد من دول العالم. ولم تتمكن الإدارات الأميركية المتعاقبة من كبح جماح سياسات قطر النافرة. وظلت محطة الجزيرة تشكل مثار نزاع للإدارات الأميركية وقد رأت فيها مصدر ضخ الدعاية شبه الإرهابية، دون أن تتمكن من ثنيها. وانعكس سوء العلاقات الأميركية القطرية في أعوام الألفية تكدراً في التعاون في مجال إصدار التأشيرات العسكرية للجنود المتجهين للعُديد.

عصر تميم

استلم تميم بن محمد آل ثاني زمام الحكم في عام 2013، عندما تنحى والده حمد عن الحكم. وتنص نظرية المؤامرة على أن حمد أُجبر على التنازل عن الحكم من قبل بعض القوى الخارجية والداخلية، لكن هذه تفتقر إلى أي دليل. إذ لا يوجد أي دليل على أن حمد لا يدير قطر من وراء الكواليس، على الرغم من الشائعات المتداولة التي تظهر العكس.

في غضون ثمانية أشهر من استلامه زمام الحكم، عرف تميم كيف يثير غضب جيرانه عندما سحبت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات والبحرين في فبراير 2014 سفرائهم من الدوحة احتجاجاً على موقف قطر. وصاحب هذا الانقلاب الدبلوماسي أقاويل في وسائل الإعلام العربية بشأن الخيارات التصعيدية التي تشمل إغلاق الحدود البرية الوحيدة لقطر مع السعودية. وكان هذا الفصل صادما، وأعلن الجيش لقطري حالة التأهب القصوى استعدادا لمزيد من التصعيد. ولم يكن هناك شعور قوي بأن قطر قد غيرت توجهها الأساسي بشأن سياستها الخارجية بعيداً عن تأييد الإسلاميين على الرغم من أن هذا هو المطلب الجوهري كما يبدو لمجلس التعاون الخليجي.

مفاجأة يونيو

في 6 يونيو الجاري، وفي أوج شهر رمضان الكريم، أعلن عن مقاطعة قطر من قبل المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين ومصر، مرة أخرى شعرت قطر بالصدمة، وكانت التقارير التي تحدثت عن رغبة الدوحة بدفع مليار دولار كفدية مقابل عودة الرهائن القطريين من قبضة الميليشيا الشيعية في جنوب العراق، هي القشة التي قصمت ظهر البعير.

وتذكر هذه المقدمة القصيرة قطر أنها تواجه مخاطر حقيقية في الوقت الحالي، وكان للمقاطعة تأثير مهم على كيفية ضمان قطر لأمنها، وعجزها عن ذلك.

وعلى الرغم من أن تميم لطالما أنفق الأموال على الجيش القطري لتعزيزه، لكنه لم يحصل على نتائج ملموسة. وتشير التقارير إلى أن نشر القوات القطرية في اليمن كان مقتصراً على الحدود السعودية، وتظهر الدلائل على أن مساهمة قطر في الحرب اليمنية كانت مجرد شكل رمزي. وحتما سيضاعف تميم جهوده لبناء جيش قطري فعال، وربما سيستخدم إسرائيل كقدوة وتشبيه نفسه بها بزعم أنه محاط بالأعداء من كل جانب.

الخلاصة

ضمان أمن قطر لم يكن في يوم من الأيام سهلا، فالدولة القطرية كانت دائما ضعيفة نسبيا وتعتمد على الآخرين في ضمان أمنها. وأحدث مساندة لأمن قطر هي من جانب الولايات المتحدة، وهي الأحدث في خط الهيمنة التي تعود بأثر رجعي إلى بريطانيا والامبراطورية العثمانية. والشيء المبتكر من جانب حمد هو تنويع هذه التبعية لمواصلة جعل أمن بلاده واستقرارها وازدهارها أهمية قصوى بالنسبة لسلسلة من دول العالم الرئيسية. وخلال الربيع العربي بالغت قطر في موقفها.وفي محاولة لإبراز أهميتها بالنسبة للدول المشار إليها، فشلت مرارا وتكرارا في تحقيق أهدافها وأثارت إزعاج أقرب حلفاءها الإقليميين في غضون ذلك. وهذا أدى إلى بروز القضايا الإقليمية في عام 2014، وقضايا هذه الأيام.

محمد يوسف: قطر لا تريد حلاً

■ دبي - البيان

محمد يوسف

وصف رئيس جمعية الصحافيين الإماراتية محمد يوسف اجتزاء قطر لبعض بنود وثيقة المطالب، وتسريبها بأنه دليل على عدم رغبة قطر في الحل، مستعرضاً في الوقت ذاته التناقضات العديدة، التي وقعت فيها الدوحة منذ استلامها لوثيقة المطالب، ما أدى دليلاً واضحاً على أن الدوحة لا تملك قرارها الإعلامي ولا حتى السيادي.

وأكد محمد يوسف في حديث مع قناة العربية على مشروعية مطالب الدول المقاطعة، لافتاً إلى أنه كان يجب على قطر أن تحترم الوسيط، وتمنحه الفرصة كاملة لتقريب وجهات النظر والسعي بين الأطراف للتوصل إلى حلول. وأضاف يوسف أن هناك أيادي خفية تتلاعب بقطر، وما يؤكد ذلك تسريب الوكالة القطرية وقطع كلمة أمير قطر بعد خمس ثوان، وتسريب بنود الوثيقة، كل ذلك يقول بوجود تلك الأيادي، مشيراً إلى أن تنظيم «الإخوان» ويوسف القرضاوي يعملون بكل همة لإبعاد قطر عن محيطها الخليجي وعرقلة أي توافق بينها وبين جيرانها، لأن الاتفاق مع دول الخليج على مكافحة الإرهاب يعني ذلك خروج الإخوان من منطقة الخليج وذهابهم إلى دول أخرى مثل تركيا وبريطانيا، وهذه ستكون ضربة قاصمة لهذا التنظيم لهذا يتلاعب القرضاوي ومجموعته بإعلام قطر.

وبشأن تهديد قطر باللجوء إلى الخارج قال محمد يوسف إن فعلت ذلك ستكون قد فضحت نفسها وبالوثائق.

الجيدة «سمسار الإخوان»

■ دبي - البيان

القطري محمود عبدالرحمن الجيدة أو الملقب بـ«سمسار الإخوان»، حكم عليه بالسجن 7 سنوات بعد إدانته بالتعاون والمشاركة مع التنظيم السري غير المشروع بدولة الإمارات. ويدعو لمناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الإمارات بهدف «الاستيلاء». تولى الجيدة «سمسار الإخوان» عمليات الإمداد المادي لأعضاء التنظيم السري الإماراتي الهاربين في تركيا. وكانت السلطات الأمنية ألقت القبض عليه بعد دخوله مطار دبي في وقت انعقاد جلسات محاكمة أعضاء التنظيم السري، وكان بحوزته مبالغ كبيرة جلبها لتأمين تكاليف ترافع المحامين.

6000 قطري منزوعو الجنسية

■ دبي - البيان

يتمتّع سكان قطر بجميع حقوقهم كمواطنين، ما عدا فخيذة الغفران من قبيلة آل مرّة، إذ إنّه وبين عام 1996 و2004 تعرضت هذه الفخيذة لقرار تعسّفي ظالم وهو قرار إسقاط الجنسية عن 6000 من أفرادها وإبعادهم بالدول المجاورة بلا إثباتات فأصبح الفرد منهم لا يمكنه أن يدرس، فلا مدرسة تقبله ولا يتلقى العلاج عندما يحتاج إليه، يريد أن يكون منتجاً ولكن لا يسمح له بالعمل، هناك ما يمنعه حتى من الزواج وإكمال نصف دينه. وبني إسقاط الجنسية على اتهامات باطلة منها ازدواج الجنسية الذي استهدفهم بالذات دون غيرهم في خطوة اعتبرها الكثيرون مسيّسة والقصد منها تغيير التركيبة الديمغرافية لتقليل أعداد سكان القبيلة، الذي يشكّل من 20 إلى 25 في المئة من مجموع السكان.

قطر متوهمة في كسب حلفاء الخارج

■ دبي - البيان

يقول المحلل السياسي المصري أبو الفضل إن قطر متصورة أنها يمكن أن تكسب حلفاء من خارج دول الخليج، لكنها واهمة في هذا السياق، وأنه بسلوكها الطفولي سوف تخسر وتباعد المسافات، إذ الموقف الخليجي والمصري في غاية الإصرار على ضرورة تغيير المنهج القطري.

ضغط

وأضاف: «أنه في حال استمرت قطر بأسلوبها يمكن أن تواجَه بمزيد من أساليب الضغط الأخرى، حيث هناك أنواع مختلفة أكثر تصعيداً مما هو الآن لإجبار القيادة القطرية بالتسليم بالمطالب العربية».

«التسريبات» تهرّب قطري من الـ على المطالب العـ

السياسة القطرية لم تدرك عواقب ما تمارسه من عبث في المنطقة

التسريبات هي حيلة الخاسر الذي لا يمتلك القرار الصائب والجاد لحل الأزمة القائمة

وضعت السياسة القطرية المتهورة القائمة على نقض العهود والتناقضات والقرارات المضطربة غير محسوبة العواقب، قطر في موقف سعت إليه لتواجه مصيرها المتوقع وتعيش عزلة خليجية وعربية وإقليمية غير مسبوقة لتجني نتاج ما غرسته، وإذا كانت قطر ترغب في حل الأزمة فكان لابد أن يكون قادتها الآن عاكفين على دراسة المطالب، لا تسريبها لوسائل الإعلام. وإذا كانت قطر حريصة على علاقاتها الخليجية لكانت منحت نفسها وقتاً لدراسة المطالب بدلاً من رفضها ضمنياً.

■ المنامة-ابراهيم النهام-القاهرة- البيان

البحرين:

مراهقة سياسية

وصف عدد من الإعلاميين البحرينيين تسريب قطر للمطالب الخليجية بالمراهقة السياسية وبالتخبط الدبلوماسي، وهو ما يؤكد بأن الهوية الخليجية باتت آخر ما تفكر به حكومة قطر اليوم.

وأوضحوا في تصاريحهم «للبيان» بأن «السياسة القطرية لم تدرك عواقب ما تمارسه من عبث في المنطقة من احتضان قطر للإرهاب وتصديره لها».

مواقف حاسمة

وأكد الكاتب والمحلل السياسي يوسف الحمدان لـ«البيان» بأن«مطالب دول الخليج الثلاث عشرة القانونية والمستحقة لحفظ أمنها القومي وسياداتها الوطنية، وضعت حكومة الدوحة بموقف لا تحسد عليه، ومثلت حسماً كاملاً لكل ما تروجه مكنتها الإعلامية الكاذبة على مدار الساعة عّن دعاوى الحصار والتجويع».

ويرى الحمدان بأن السلوكيات القطرية الخارجة عن العرف العربي، تؤكد بأن الهوية الخليجية باتت آخر ما تفكر به حكومة قطر اليوم، والدليل بدلك ضلوعها المستمر ودعمها الدائم للإرهاب العابر للحدود. وشدد بضرورة أن تعتذر حكومة قطر من شقيقاتها الخليجيات وللعالم العربي، للعالم الذي يرى أن في دعمها وتمويلها للإرهاب تهديداً للأمن والاستقرار في المنطقة، خصوصاً وأنها باتت دون غيرها، الوحيدة التي ترى في الأسود (بياض) الإرهاب الذي يزكي حضورها الدولي، من بين أهم الدول والمنظمات الضالعة فيه، وعلى رأسها حكومة طهران.

دليل إدانة جديد

من جهته، قال الإعلامي البحريني علي الجزاف أن تسريب قطر للمطالب الـ 13 للدول المقاطعة لها، تمثل دليلاً جديداً على أن استمرارها في سياسة الابتعاد اكثر واكثر عن الحضن الخليجي والعربي.

واعتبر الجزاف هذه التسريبات مراهقة سياسية وتخبطاً للدبلوماسية القطرية، وبالتأكيد ستستغلها قناة الجزيرة ذراع قطر الإعلامي للمزيد من الاختلاف والتباعد، فهذا هو دور «الجزيرة» المعروف.

وقال بحديثه للبيان «قطر دولة ذات سيادة، وهذه السيادة تعني العمل على حل الخلافات مع شقيقاتها بالطرق الدبلوماسية المعروفة، وللتباحث مع الدول المقاطعة في اجتماع معلن كما هو معروف دبلوماسياً، بعيدا عّن التسريبات والتي لا تنم عن الحكمة، أو الدبلوماسية الصحيحة، والخلاصة أن قطر تؤكد لنا يوماً بعد يوم أنها مستمرة في عنادها غير المفهوم مع أشقائها، وفي ابتعادها عن البيت الخليجي».

حيلة الخاسر

إلى ذلك، رأت الكاتبة فاطمة الصديقي بأن تسريب قطر لمطالب دول المقاطعة هي حيلة الخاسر الذي لا يمتلك القرار الصائب والجاد لحل الأزمة القائمة، مضيفة «سلوكيات قطر الخارجة عن الحكومة تؤكد لنا جميعا أن إعادة الثقة معها ليست بقريبة، بل ستحتاج لأمد طويل».

وزادت «التخبط الذي ينتهجه النظام الحاكم بقطر منذ اعلان دول الخليج ومصر المقاطعة بتزايد مستمر، يشوبه المكابرة والتعنت، لن يجدي القطريين نفعا، لا الحكومة القطرية ولا الشعب القطري، فمواقف دول الخليج واضحة وصلبة وتقوم على الشرعية والحقائق». وفيما يتعلق بالمطالب الثلاثة عشر، أكدت الصديقي بأنها واقعية وحتمية لوقف استهتار النظام القطري بمصائر الشعوب، وقالت«وضعت دول الخليج النقاط على الحروف لقطر، والتي أضحت ملزمة اليوم بتحديد موقفها من دعم الإرهاب والتطرف والتطرف الديني والمذهبي».

مصر:

تناقض واضح

أكد خبراء قانونيون على أنه لا يمكن لقطر أن تتذرع بمسألة «السيادة» في مواجهة أي قرارات دولية صادرة ضدها، انطلاقًا من اعتبار أن «الدولة التي تنتهك القانون الدولي انتهاكًا جسيمًا تتنازل بمحض إرادتها عن سيادتها، وعليها أن تتحمل مغبة تجاوزاتها والمسؤولية كاملة عن ذلك الأمر».

وتسعى الدوحة سعيًا حثيثًا من أجل التغلب على أزمتها الراهنة باستخدام كل ما يتاح إليها من حيل، من بينها الحديث المتكرر حول «السيادة»، وادّعاء أن المطالب المقدمة إليها من الدول المقاطعة تمس سيادتها، في موقف يمثل «تناقضاً قطرياً واضحاً» حسب وصف مراقبين، ففي الوقت الذي تحاول الدوحة التذرع بمسألة السيادة، تناست تدخلاتها في الشؤون الداخلية للعديد من الدول العربية وقيامها بالإضرار العمد بالأمن القومي العربي بشكل عام.

وحسب ما أكده أستاذ القانون الدولي العام الدكتور أيمن سلامة، فإن قطر يمكنها إثارة مسألة السيادة، لكن ذلك لن يكون متكئًا شرعيًا لها؛ لأن الدولة التي تنتهك انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي تتنازل بمحض إرادتها عن سيادتها، مشيرًا في السياق ذاته إلى النوايا القطرية الخبيثة وانعدام حسن النية في تنفيذ الالتزامات الدولية بموجب مبدأ القانون الدولي.

انتهاك القانون

وقالت نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا المصرية السابق المستشارة تهاني الجبالي لـ «البيان»، إنه لا يمكن لأي دولة قامت بانتهاك جسيم للقانون الدولي أن تثير أو تتكئ على مسألة «السيادة»، فمادامت الدولة عضو في الأمم المتحدة فهي مخاطبة بأحكام الميثاق والاتفاقيات الموقعة عليها؛ بالتالي فإن أي إجراءات تتخذ ضدها بشكل دولي لا يمكنها التذرع بـ «السيادة» لمواجهة تلك القرارات.

وشددت على أن الأمر ينطبق على قطر، وطبيعة الاتهامات الموجهة إليها وكذا القرارات التي سوف تتخذ ضدها بعد ذلك، فحال إن تم التحرك في إطار الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة فقد يصل الأمر إلى تطبيق «الباب السابع» من ميثاق الأمم المتحدة، والذي قد يصل إلى حد استخدام القوة العسكرية، وجميعها إجراءات مادامت اتخذت في إطار سياقها الدولي المُحدد لا يمكن للدولة المخالفة أن تتذرع بسيادتها.

تحمل العواقب

وإلى ذلك، أوضح أستاذ القانون الدولي الدكتور نبيل حلمي (نائب رئيس الجمعية المصرية للقانون الدولي) في تصريح لـ «البيان»، أن الدوحة عليها أن ترفض أو تقبل المطالب التي قدمتها الدول المقاطعة لها، وعليها أن تتحمل العواقب الخاصة في ذلك الصدد. لافتًا إلى أن قطر قامت ابتداءً بالتدخل في الشؤون الداخلية للعديد من الدول ومن ثم فالدول تتخذ إجراءاتها لحماية نفسها والمنطقة من السياسات القطرية،

رئيسه ملاحق بتهمة الإرهاب

«اتحاد القرضاوي».. كيان تضليلي يدور في فلك قطر

■ تونس-البيان

بهدف سامٍ وشعارات براقة، تم تأسيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين عام 2004، حيث تحوّل إلى منصة دعائية للحكومات الداعمة لتيارالإخوان تحديداً. منذ تأسيسه، ظل الاتحاد في فلك السياسات القطرية الطامعة إلى توسيع نفوذها في المنطقة العربية والإسلامية، انطلاقاً من العلاقة الخاصة التي تجمع بين حكام الدوحة ورئيس الاتحاد الإرهابي، يوسف القرضاوي.

وبحسب المراقبين، فإن اتحاد القرضاوي جاء لتشريع خطة الدوحة للتدخل في شؤون الدول الإسلامية، وهو ما تبين بالخصوص مع ما سمي بثورات الربيع العربي، التي قام أثناءها بالتحريض على بث الفوضى والفتنة وسفك الدماء، معتمداً في ذلك على قناة «الجزيرة» قطر، وقناة «الحوار» من لندن، وعلى غرف عمليات تم إنشاؤها من قبل القيادات الإخوانية في مصر وليبيا وسوريا وتونس واليمن.

ففي فبراير 2011، أفتى القرضاوي بقتل الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، وفي فبراير 2012 أصدر الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، بياناً دعا فيه جميع المسلمين إلى الانضمام إلى صفوف الثوار في سوريا، لتنطلق بعد ذلك أكبر حملة لاستقطاب وتجنيد وتسفير الشباب العربي والمسلم نحو الأراضي السورية.

وقام الاتحاد بدور تخريبي في مصر منذ عام 2011، حيث مثّل جناحاً شرعياً لجماعة الإخوان الإرهابية، فبعد الإطاحة بحكم المرشد، وعزل الرئيس الإخواني محمد مرسي في الثالث من يوليو 2013، أفتى بقتل المنتفضين ضد حكم الجماعة، وقال «إذا لم يكف الخارج عن الحاكم، فالأصل هو قتله، هنالك ولي شرعي يسمع ويطاع»، في إشارة إلى محمد مرسي.

وحرض القرضاوي، بصفته رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، على الجيش المصري، حيث أصدر بياناً وجه فيه رسالة لجنود الجيش المصري، حرضهم فيها على قادتهم، مؤكداً على فتاواه القديمة، بأنه لا يوجد عذر شرعي لأولئك الذين يتلقون الأوامر بالقتل وينفذونها، لأن القاتل قاتل، وسيحاسب أمام الله على ذلك، وفق تعبيره، مضيفاً

وفي ليبيا، شارك اتحاد علماء المسلمين في سفك دماء الليبيين، وفي بث الفتنة والخراب عبر دعمه لجماعة الإخوان والجماعة الليبية المقاتلة والمليشيات الإرهابية، ودعوته للتصدي للجيش الوطني، بقيادة المشير خليفة حفتر، وتم تصنيف عضو الاتحاد، الصادق الغرياني، الذي شغل مهمة مفتي الإخوان في البلاد، إرهابياً، ضمن القائمة الصادرة عن دول المقاطعة.

وكانت قبيلة القذاذفة أصدرت في ديسمبر 2011، بياناً حملت فيه القرضاوي مسؤوليته حول جريمة اغتيال معمر القذافي، بعد فتواه الشهيرة بإباحة قتله وتحريضه على ذلك، حسب البيان.

■ أمير قطر يقبل رأس القرضاوي المدرج على لائحة الإرهاب ا أرشيفية

ات»
رد
ربية

قصر النظر.. وسوء التقدير.. والقراءات الخاطئة تمثل العامل المشترك لكل تصرفات الدوحة

محللون: المطالب واقعية وحتمية لوقف استهتار النظام القطري

وللجميع أن يستخدم كل الأسانيد والقرارات التي يمكن اللجوء إليها في إطار الضوابط التي يحددها القانون الدولي، خاصة أن قطر تدخلت في الشؤون الداخلية للدول العربية والإضرار بتلك الدول.

ولم تع خطورة المرحلة التي تعيشها المنطقة وحجم التحديات والمخاطر التي تحيط بها من كل صوب ولم تفق بعد من غفلتها

لا يبدو أن المخيلة القطرية قادرة على ابتكار طرق جديدة لتبرير موقف الدوحة المهتز، سوى الاستمرار في مسلسل البكائية وادعاء المظلومية.

حقائق التاريخ

الحجة القطرية هذه المرة تقول إن قطر بلد صغير لا يمكنه تلبية مطالب الكبار الصعبة، وهي حجة سقطت منذ الساعات الأولى لترديدها بمواجهة مجموعة من حقائق التاريخ والمنطق معاً.

فالتاريخ شاهد على اتفاق الرياض، الذي وقعت عليه قطر عام 2013، والاتفاق التكميلي عام 2014، مما يعني قبول الدوحة بما في الاتفاقين من مطالب.

هنا يقف المنطق عاجزاً عن تبرير رفض قطر الضمني الآن لما وافقت عليه في الماضي قبل ثلاث سنوات وأكثر.

صحيح أن الرفض لم يصدر رسمياً، لكن المتابع لوسائل الإعلام الدائرة في فلك الدوحة لا يخفى عليه ما يدور من نقاشات في أروقة «قصر الريان».

نحن إذاً أمام نظام لا يحترم تعهداته بل ويقر علنا بذلك، ولأن المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين فلم تجد الدول المتضررة من السياسات القطرية إلا التشدد في مطالبها هذه المرة، لتتجنب إعادة ذات السيناريو دون ضمانات واضحة من طرف

اعتاد نكث العهود. ومن غير المعروف حتى الآن من أشار على صانع القرار القطري بتسريب قائمة المطالب، فقد أضر من حيث أراد أن ينفع، فالتسريب دليل على رفض الدوحة لتحكيم العقل والمنطق.

والواضح أن قرار قطر تسريب المطالب بدلاً من الرد عليه خلال القنوات الدبلوماسية يثبت أن الدوحة لم تعد في حاجة للوساطة الكويتية وتسعى لإفشالها مكتفية بالحليف الإيراني.

قصر نظر

قصر النظر هذا الذي تعاني منه الدوحة جعلها لا تدرك أن غالبية المطالب المقدمة تهدف إلى حماية دول مجلس التعاون الخليجي وضمان استمراريته كقوة إقليمية مؤثرة.

ولأن سوء التقدير يلازم الدوحة فهي لم تدرك أيضاً أن المطالب المقدمة تسعى لمنع التدخلات الأجنبية في البيت الخليجي.

القراءات القطرية الخاطئة للمواقف الإقليمية والدولية تجعلها أيضاً لا تدرك حقيقة واضحة مفادها أن المطالب المقدمة تعبر عن موقف موحد للدول الأربع المقاطعة، وليس موقف دولة بذاتها.

والواضح أن قصر النظر.. وسوء التقدير.. والقراءات الخاطئة.. عناصر ثلاثة تمثل العامل المشترك الأعظم لكل تصرفات الدوحة خلال الفترة الأخيرة.

اعترافات الضابط القطري تشكل فصلاً جديداً من مؤامرة نظام الدوحة

■ المنامة- بنا

شكلت الاعترافات الخطرة، التي أدلى بها ضابط في جهاز أمن الدولة القطري (الاستخبارات) حمد علي محمد علي الحمادي فصلاً جديداً من فصول المؤامرة القطرية على دول مجلس التعاون الخليجي الثلاث مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، بتجنيد جيش إلكتروني للإساءة إلى هذه الدول ورموزها والعبث بأمنها واستقرارها.

إن العديد من الدلالات توضحها هذه المؤامرة، لعل أبرزها أن هناك نهجاً ثابتاً لدى النظام القطري الذي تولى الحكم منذ انقلاب عام 1995 بمحاولة نشر الفوضى وإثارة القلاقل في دول الخليج الثلاث (مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة)، سعياً لزعزعة الأمن والاستقرار بها، وإسقاط نظم الحكم خدمة لأهدافه وأهداف حلفائه، الذين رأوا في الدول الثلاث حائط الصد الخليجي والعربي المنيع أمام مخططات تفتيت الأمة.

الدلالة الثانية ضخامة حجم المؤامرات القطرية، التي لم تقتصر على شقيقاتها في الخليج، بل تم كشف مؤامرات طالت دولاً عربية أخرى كمصر وليبيا واليمن وغيرها، وقد تزامنت هذه المؤامرات مع محاولة فرض اضطرابات في المنطقة كلها تحت مسمى مخادع وهو «الربيع العربي»، وهو ما يؤكد وجود مخطط كبير ضد المنطقة تشارك فيه الدوحة التي باتت تتآمر على أشقائها وأبناء عمومتها، الذين لم يضمروا لها شراً يوماً لصالح أعداء الأمة وهي لا تدري أنها مجرد أداة، وأن الدور سيأتي عليها يوماً ما بعد أن يكون تم استنفاد الغرض منها.

الدلالة الثالثة أن ما اتخذته دول خليجية وعربية بحق قطر هو إجراء مستحق لها بعد كل هذه التدخلات الخطرة في شؤونها الداخلية، والتي تتكشف تباعاً- وما خفي كان أعظم- وبعد أن تبين لها إصرار الدوحة على المضي في عنادها ومكابرتها، فقطر رغم هذه الأدلة الدامغة على تورطها لا تزال تنكر وتكابر ولا تزال تصر على موقفها وطريقها وعدم تنفيذ الاتفاقات التي وقعتها عام 2014 بعدم التدخل في شؤون الدول الخليجية ومصر، وعدم إساءة القنوات الإعلامية المملوكة لقطر أو المدعومة بشكل مباشر أو غير مباشر لأي من دول المجلس والتوقف عن دعم الإرهاب وإشاعة الفوضى في المنطقة.

دور تدميري

عناد قطر ومكابرتها سيخرجها من البيت الخليجي والعربي، فالدور التدميري الذي تلعبه في المنطقة، والذي يقوم على تصدير العنف والإرهاب إلى شقيقاتها لا يمكن التغاضي عنه، أو تمريره، ولا يمكن بعد ما تم كشفه من مخططات قطرية ضد الدول الخليجية والعربية أن تستعيد قطر علاقاتها مع الدول الخليجية والعربية سوى بتنفيذ تعهدات واضحة بالتوقف عن إيواء ودعم الإرهاب والتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

محاكمة دولية

إن ما تم الكشف عنه من مؤامرات تقودها قطر ضد دول الخليج الثلاث وضد دول عربية يجعل حكومة الدوحة تواجه محاكمة دولية، فلا تخلو منطقة عربية، إلا وتعمدت دولة قطر العمل على زعزعة استقرارها واضطراب أمنها، من خلال تقديم الدعم المالي واللوجستي وبيع الأسلحة للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة، لتنفيذ مخطط وأجندة دول معادية ضد الدول العربية، ما كان دافعاً لمطالب بضرورة تحريك دعاوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد قطر عقب ما صار واضحاً للعيان ذلك الدور المشبوه الذي تلعبه في المنطقة بشكل عام، كونها متهماً رئيسياً بدعم كثير من التنظيمات الإرهابية، بشهادة المقبوض عليهم كما جرى في قضية ضابط الاستخبارات القطري، واستضافة قيادات جماعة الإخوان الإرهابية المطلوبين أمنياً وتمويل الجماعات المصنفة عالمياً بأنها جماعات إرهابية بالمال والسلاح.

ضوء على الحدث

الحبيب الأسود

قطر تحرك قططها السوداء

ارتبطت القطط السوداء في الميثولوجيا الإنسانية، بالجن والشياطين والكائنات الخفية، وبجلب الحظ السيئ، وعبر آلاف السنين، روت الإنسانية أساطير عدة عن تلك القطط السوداء، من ذلك أسطورة انتشرت في منتصف القرن السادس عشر الميلادي، تقول إن رجلاً وابنه كانا يسيران مسافرين في ليلة مقمرة، عندما عبرت قطة سوداء الطريق أمامهما، ما دفعهما لرميها بالحجارة، خوفاً منها، فأصاباها بجروح، ما دفعها إلى الفرار واللجوء إلى منزل امرأة عجوز، يُشتبه بكونها ساحرة، وفي اليوم التالي، رأى الرجل وابنه تلك العجوز وهي مصابة بكدمات وجروح، ما دفعهم للاعتقاد بأنها هي ذاتها القطة السوداء التي رشقاها بالحجارة في الطريق.

ومما قاله الأولون عن القطط السوداء، أنك إذا ضربتها أصابك الأذى، وإذا تركتها في حالك، أكلت طعامك وأقلقت راحتك، وكذلك هي قطط قطر السوداء، المنتشرة على امتداد الخارطة العربية، وفي أغلب دول العالم، تفاجئك من حيث لا تدري، بمخططاتها الإرهابية، وبفبركاتها الإعلامية، وبمؤامراتها المعلنة والخفية، وبإشاعاتها التي لا يصدقها إلا الجاهل أو المتحامل، أو من له حسابات سياسية، تعتمد على بث الخراب في الأوطان، وتدمير الدول وتمزيق البلدان، بما يتماشى مع مصالح القاعدة والإخوان.

وقطط قطر السوداء، التي تجلب النحس لمن يراها، ولو في المنام، والتي كثيراً ما تكره الضوء وترتاح للظلام، يمكن أن تصادفك في أي مكان، تحيط بها أسراب البوم والغربان، وكأنها في كرنفال شيطاني، تعمده أنهار الدماء ودموع الأطفال والنساء، وصراخ الضحايا الأبرياء، وحشرجات المذبوحين بسكاكين التكفير العمياء.

وتلك القطط لا عقول لها لتتدبر الحقيقة، ولا عيون لها فترى، وإنما هي مسكونة بدوافع الكراهية الحمقاء، وبروح الانتقام من النور والجمال والبهاء، ومدفوعة بشعارات البلاهة والغباء، وبمخطط ضرب الأشقاء والأصدقاء، خدمة لمشاريع تخطط لها الساحرات الشريرات، في الغرف المظلمات، حيث تباع الأوطان في مزاد المصالح الفردية، ويهان الإنسان تحت وطأة الأنانية.

كنّا نتمنى لو أن قطر، حولت الصحراء إلى حدائق خضراء، وزرعت أشجار اللوز والحناء، وتدخلت في شؤون الأشقاء بالبذل والعطاء والخير والنماء والطهر والنقاء، لا ببذر الأشواك وتحريض هذا على ذلك، وبالتآمر على الأمة العربية، والتسلي بالحركات التخريبية.

كنّا نتمنى لو أن لم تتورط في محاولات زعزعة أمن البحرين، وبث الفتنة بين أهل فلسطين، كمّا نتمنى لو أنها لم تدفع ليبيا إلى الخراب والشقاق، ولم تتورط في تدمير وتمزيق العراق.

كنّا نتمنى لو أنها لم تكن خنجراً مسموماً في ظهر بلاد الشام، ولا تتآمر على أرض الكنانة بدعم التطرف والإجرام، كنّا نتمنى لو أنها لم تزرع الدمار في اليمن الحزين، ولم تضع كل إمكاناتها في تبني عصابات القاعدة والإصلاح والحوثيين، كنّا نتمنى لو أنها لم تكن وراء سفك الدماء في سيناء، ولم توسع أطماعها إلى دول الساحل والصحراء.

وقبل كل ذلك، تمنينا لو أنها حافظت على مبدأ الأخوة والتكافل والتعاون والقيم العربية من شقيقاتها من الدول الخليجية، ولم تتجه للاستقواء على العربي بالفرس والأتراك، ولم تصل بنفسها إلى هذا التأزم والارتباك.

وكنا نتمنى لو أنها تركت عنها فكرة تغذية وتسمين القطط السوداء، والترويج لثقافة النحس والبلاء، وحاسبت نفسها قبل أن تحاسب، فالمكر السيئ لا يحيق إلا بأهله، ولا يعذر الإنسان، مهما كان، بجهله.

«الأصالة البحرينية» تحذر من تقارب قطر وإيران

أشادت بموقف المفتي العام للمملكة العربية السعودية

■ المنامة - بنا

أعربت جمعية الأصالة الإسلامية عن تأييدها قرارات قطع العلاقات مع قطر، وتفهمها أسباب غلق الحدود والمنافذ الجوية والبحرية والبرية، بعد سنوات طويلة من السياسات الإعلامية التي تهدد أمن واستقرار ولُحمة بلدان مجلس التعاون وتُمجّد الخلاف وتأليب الشعوب، وعدم التزام الدوحة بالاتفاق الذي وقعت عليه عام 2014م وحذرت الجمعية من التقارب الشديد بين قطر وإيران.

اشادة

وأشادت الأصالة بحكمة القادة في الإمارات والمملكة العربية السعودية والبحرين وحنكتهم ورغبتهم في الحفاظ على أمن بلدان المجلس وسلامة شعوبه، بمن فيهم الشعب القطري الشقيق.، وأن القوة تكمن في الاتحاد والاجتماع لا الفرقة وشق الجماعة، مشيدة الأصالة بحكمة عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة والوعي العميق في فهم حجم التحديات التي تحيط بالمنطقة والتعامل معها في ضوء الحفاظ على الأمن والاستقرار ومصلحة الشعوب الخليجية ودور جلالته البارز في مكافحة الإرهاب والقضاء عليه.

ونوّهت الأصالة بموقف المفتي العام للمملكة العربية السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ، وتأكيده أن قرار المقاطعة أمر إجرائي فيه مصلحة للمسلمين ومنفعة لمستقبل القطريين أنفسهم، وأن السعودية بلد إسلامي يحب الخير للجميع، مؤكدة الأصالة أن الثقة كبيرة في مواقفها وحكمتها وأنها تعمل من أجل خير الأمة الإسلامية، وهي حصنها الحصين ودرعها المتين وعلينا أن نقف وراء بلد التوحيد والكتاب والسُّنة.

وحذرت الأصالة من الخطورة الشديدة للتقارب العسكري مع إيران، العدو الأول لبلدان مجلس التعاون، حيث تم توقيع اتفاق عسكري ي خطير يضع أرضية شرعية لقدوم قوات الحرس الثوري إلى أراضي إحدى بلدان مجلس التعاون، ومهد بالفعل لزيارة قوات من الحرس الثوري الإيراني لقاعد عسكرية في قطر. وأكدت الأصالة أن البحرين عانت كثيراً من السياسات الإعلامية المعادية لأمنها واستقرارها، والتبني الإعلامي لجماعات إرهابية توالي النظام الإيراني وتسعى لقلب نظام الحكم في بلادنا، وكان لقناة الجزيرة خلال أحداث 2011م دور خطير في تشويه صورة بلادنا وتحريض العالم على أمننا واستقرارنا من خلال تلميع الجماعات الإرهابية وتقديمهم في صورة سلمية ديمقراطية مزيفة.

عراقيون يطالبون قطر بتعويض ضحايا الإرهاب

■ بغداد - البيان، وكالات

أعرب نشطاء حقوقيون من العراق،عن قلقهم الشديد إزاء قيام قطر بدفع ملايين الدولارات لتحرير مواطنيها المختطفين في العراق. وذكر النشطاء، في رسالة وجهوها إلى الرابطة الخليجية للحقوق والحريات، أن طائرة قطرية حملت عدة أكياس من الأموال لتقديمها فدية لميليشيا «حزب الله» العراقية، وأعضاء من ميليشيات الحشد الشعبي، بمعدل 90 مليون دولار لكل قطري مختطف من قبلهم.

دعوة

وأكد النشطاء أن ما قامت به قطر تمويل للإرهاب والميليشيات الطائفية، ودعوا الدوحة إلى التوقف عن تمويل المتطرفين في العراق ودعم الأعمال المناهضة لحقوق الإنسان. وأضاف الحقوقيون أن على قطر أن تعوض ضحايا الإرهاب في العراق، بسبب ما أدت إليه «سياستها الفوضوية».

قطر و«الإخوان» وراء خطّة ممنهجة لتشويه صورة التحالف العربي

عواصف إدانات يمنية لمزاعم «السجون السرّيّة»

عدن ـ ياسر اليافعي، القاهرة ـ محمد خالد

لم تفلح محاولات تشويه صورة التحالف العربي في اليمن ودوره الرائد في إعادة الشرعية وإغاثة اليمنيين من جحيم الانقلابيين، والتي روجّت لها منظّمات مشبوهة من ورائها تنظيم الإخوان الإرهابي وقطر، وفيما دانت مؤسّسات رسمية يمنية التقارير المضلّلة حول فرية «السجون السرية»، أكّد محلّلون سياسيون وناشطون يمنيون أنّ الحديث عن إدارة دولة الإمارات سجوناً ومراكز احتجاز جنوب اليمن لا يعدو كونه خطّة ممنهجة تهدف إلى تشويه الدور الإنساني الرائد الذي تقوم به، بينما شكّلت الحكومة اليمنية لجنة مشتركة لتنفيد المزاعم.

وقوبلت التقارير المضلّلة حول مزاعم «السجون السريّة» بعاصفة من الإدانات اليمنية الرسمية والشعبية، وسط حالة من الاستغراب والاندهاش في الأوساط المحليّة جنوب اليمن.

وشدّد مصدر حكومي يمني، على أنّ هذه التقارير والتي نشرتها منظّمات مشبوهة ومعروفة المرامي تعد ادعاءات لا أساس لها من الصحّة على الإطلاق، مشيراً إلى أنّ هذه التقارير صدرت عن منظمات مشبوهة استقت معلوماتها من جهات داخلية دلست وذوّدت تلك المنظمات بمعلومات مغلوطة لأسباب كيدية.

وقال وزير حقوق الإنسان اليمني محمد عسكر: «كنت في عدن قبل أيام وزرت السجون هناك، وكل شيء يسير بشفافية ومهنية ولا شيء صحيح مما تمّ ذكره في تلك التقارير».

في السياق، استنكرت شرطة عدن صدور تلك التقارير المغلوطة، إذ قالت على لسان ناطقها الإعلامي النقيب عبدالرحمن النقيب: «نستنكر ادعاءات تلك التقارير وما أوردته قناة الجزيرة والتي تهدف في المقام الأول إلى إقحام دولة الإمارات فيما يزعم من انتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان لا تستند إلى وقائع أو أدلة، وهي محاولة أقل ما توصف به أنّها «بائسة»، باعتبار أنّ الكثير من المنظمات الدولية والمحلية زارت سجون عدن وحضرموت ولمست على أرض الواقع مستوى تطبيق المعايير الدولية لحقوق السجناء في كل من سجن المنصورة المركزي وسجن البحث الجنائي.

وأوضح النقيب أنّ تناول قناة الجزيرة القطرية لهذه التقارير المزعومة يعد «تضليلاً» للرأي العام، لافتاً إلى أنّ دور دولة الإمارات اقتصر على تقديم الدعم لإدارة أمن عدن بالسيارات والمركبات وإعادة تأهيل مراكز الشرطة وتأثيثها بما يضمن النهوض بعملها لحفظ الأمن والاستقرار في المدينة التي تعرضت الكثير من مرافقها العامة والخاصة للتدمير من قبل الانقلابيين، مشيراً إلى أنّ دولة الإمارات لعبت دوراً إيجابياً ومسانداً لعدد كبير من السجناء الذين أفرج عنهم من قبل الأجهزة الأمنية في كل من عدن وحضرموت.

رشاوى قطرية

بدورهم، أكّد ناشطون وحقوقيون يمنيون أنّ قطر دفعت رشاوى لمنظمات حقوقية يمنية موالية لحزب الإصلاح اليمني التابع لجماعة الإخوان وأخرى أجنبية، بهدف الإساءة لقوات الأمن واستهداف دور الإمارات في مكافحة الإرهاب جنوب اليمن.

وقال عضو المجلس الانتقالي الجنوبي لطفي شطارة، إنّ حزب الإصلاح هو من يقف خلف التقارير الدولية التي صدرت، في محاولة يائسة للإساءة لدور دول التحالف العربي، مضيفاً: «الإصلاح هو من شن ويشن حملة إساءة على الأجهزة الأمنية وقوات التحالف وتحديداً دولة الإمارات في عدن، الإصلاح المسيطر على وسائل الإعلام المختلفة هو من يقلب الحقائق عن الأوضاع الأمنية في عدن والجنوب».

وأردف شطارة:«يكفي دور الإصلاح وتاريخه السيئ في عدن أنّهم وعندما كانوا شركاء المخلوع صالح في حرب 1994 وكيف عاثوا فساداً وإرهاباً لليمنيين وقتها، واستخدموا الدين وبيوت الله لترعيب الشارع وإذلاله، ولأن التحالف العربي وبدعم أمني كبير من دولة الإمارات وقف لهم بالمرصاد وأوقف مشاريعهم التدميرية في عدن والجنوب سواء عبر تخليص عدن من السقوط في يد المنظمات الإرهابية، أو تحرير حضرموت من تنظيم القاعدة الذي سيطر على المكلا لفترة طويلة قبل تحريرها».

حملة ممولّة

من جهته، قال السياسي عادل صادق الشبحي، إنّ هناك حملة ممولة تهدف الإساءة لدور دولة الإمارات في مكافحة الإرهاب جنوب اليمن، لاسيّما بعد نجاح الأجهزة الأمنية التي تمّ دعمها وتأهيلها من قبل الإمارات في تطهير معظم المحافظات الجنوبية من تنظيم القاعدة، مشيراً إلى أنّ أطرافاً داعمة للإرهابيين شعرت بالحرج بعد الانتصارات التي تحققت في مجال مكافحته، لتلجأ إلى استهداف جهود مكافحة الإرهاب والتي تشرف عليها دولة الإمارات بهدف إضعاف هذه الجهود وتخفيف الضغط على الجماعات الإرهابية.

مؤامرات «إخوان»

إلى ذلك، شدّد الكاتب الصحافي أديب السيد، على أنّ الحملة الأخيرة يروّج لها حزب الإصلاح منذ فترة كانت متوقعة في ظل مؤامراته المستمرّة واستهدافه دور دولة الإمارات الفاعل في عدن ومحاولة لإضعاف جهود قوات مكافحة الإرهاب.

وأبان السيد أنّ الحملة الممنهجة التي استهدفت دولة الإمارات والأجهزة الأمنية في عدن، كان من الواضح أنّها ممولّة من قطر التي استخدمت قناة الجزيرة ومنذ عدة أشهر للإساءة لأجهزة الأمن في عدن. وأوضح السيّد أنّ قطر تحاول وعبر هذه الحملة عبر قناة الجزيرة، تخفيف الضغط عنها بعد قرار مقاطعتها من قبل عدد من الدول العربية، وشغل الرأي العام بقضايا مختلقة.

خطة ممنهجة

على صعيد متصل، وصف المحلل السياسي اليمني عبد الله إسماعيل، ما ورد في تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» بشأن فرية مراكز الاحتجاز التعسفي، بأنّه يأتي في إطار حملة ممنهجة تهدف لتشويه أداء التحالف العربي ومهمته في اليمن، لاسيّما دولة الإمارات ودورها البارز الذي تقوم به، مشيراً إلى أنّ معالم هذه الخطة الخبيثة ظهرت بوضوح في ضوء الأزمة الخانقة التي تعيشها قطر.

ولفت إسماعيل إلى أنّ التقرير المفترى الذي أصدرته «هيومن رايتس ووتش»، سبقه آخر من من منظمة تدعى «سام» تتبع لجماعة الإخوان الإرهابية استهدف أيضاً تشويه دور التحالف والشرعية في اليمن، ما يكشف معالم الخطّة الممنهجة الرامية للتشويه عبر الكذب الفاضح، مبيّناً أنّ «الخطة الممنهجة لمحاولة تشويه دور الإمارات في اليمن ودور التحالف العربي والشرعية، ظهرت أكثر وضوحاً بعد قرارات مقاطعة قطر».

واستدل إسماعيل على ما ذهب إليه بإسراع وسائل الإعلام المختلفة المحسوبة على قطر وتنظيم الإخوان في تناقل التقرير الكاذب عن «هيومن رايتس ووتش» في محاولات تسعى وفق الخطة الممنهجة الواضحة للنيل من دور التحالف والإمارات. وأشاد بالجهود التي تبذلها دولة الإمارات في اليمن ضمن جهود قوات التحالف وأدوارها الإنسانية الرائدة التي لن ينساها اليمنيون.

تنفيد مزاعم

في الأثناء، شكلت الحكومة اليمنية لجنة مشتركة للتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان بالمناطق المحررة بعد تقارير الادعاءات بوجود ما تسمى «سجون سرية». ونشرت وكالة «سبأ» نص قرار رئيس الوزراء أحمد عبيد بن دغر بشأن تشكيل لجنة برئاسة وزير العدل القاضي جمال عمر، وعضوية وكيل وزارة حقوق الإنسان، والوكيل المساعد لوزارة الداخلية لقطاع الأمن العام، وممثل عن جهاز الأمن القومي وممثل عن جهاز الأمن السياسي وممثل عن النيابة العامة، على أن ترفع تقريرها خلال 15 يوماً.

ووفق القرار ستقوم اللجنة بالنظر في الادعاءات المتداولة حول الانتهاكات لحقوق الإنسان في المناطق المحررة، وتقترح الردود الممكنة على تلك الادعاءات ووضع آلية لمعالجة وحل أي إشكاليات مستقبلية في هذا الشأن.

■ شرطة عدن: الادعاءات «بائسة» والجزيرة تستهدف تضليل الرأي العام

■ حقوقيون: قطر دفعت رشاوى لتشويه الأمن واستهداف الإمارات

■ اليمن يشكّل لجنة تحقيق لتفنيد المزاعم والنتائج خلال 15 يوماً

إرهاب قطر يطال أفريقيا الوسطى

تونس ـ الحبيب الأسود

امتدت أيادي التأمر القطري لدعم جحافل الإرهاب في جمهورية أفريقيا الوسطى، إذ قال الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كوفي عنان في يناير الماضي، إنّ تحريات الأمم المتحدة تظهر أنّ 15 من قادة المجموعات المسلحة في دولة إفريقيا الوسطى قاموا بزيارات متعددة إلى الدوحة منذ 2003 حتى 2016، موضحاً أنّ قناة الجزيرة، من خلال التعاون مع المخابرات القطرية والموساد الإسرائيلي، تسعى إلى اختلاق الأزمات في الشرق الأوسط وزج الشيعة والسنة في دوامة من الحروب. وكانت الأمم المتحدة قامت على أثر الاشتباكات الدامية بين المسلمين والمسيحين في إفريقيا الوسطى بإرسال فريق من الخبراء لإعداد دراسة شاملة عن الوضع السائد في هذه المنطقة.

وقالت مصادر أممية إنّ «الفريق طالب شركة أوريد للاتصالات القطرية بتقديم معلومات عن خط الثريا الذي تستخدمه المجموعات المسلحة في إفريقيا المركزية، وكانت النتيجة أن أكدت الشركة أنّ هذا الخط قد تم تسجيله بعنوان قناة الجزيرة حيث انطلق تشغيله منذ يناير 2003».

ووفق مراقبين، فإن الدور القطري كان واضحاً من خلال دعم الجماعات المتطرّفة في جمهورية إفريقيا الوسطى ومنها جماعة سيليكا التي أدخلت البلاد في حالة من الفوضى العارمة منذ أن شنّ مسلحوها حملة عسكرية ضد الحكومة، قبل أن يستولوا على العاصمة بانغي في مارس 2013، في مرحلة طبعتها انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان. وفي منتصف 2013، نظمت ميليشيات مسيحية وإحيائية باسم «أنتي-بالاكا» نفسها لمحاربة سيليكا، وارتكبت هي الأخرى انتهاكات واسعة، خاصة في المناطق الغربية من البلاد.

كما تزايدت أعمال العنف وهجمات الجماعات المسلحة ضد المدنيين بشكل كبير منذ أكتوبر 2016، لا سيّما وسط البلاد. وأدت مواجهات بين فصيلين من سيليكا في أواكا وكوتو العليا إلى تزايد الهجمات ضد المدنيين ونزوح عشرات آلاف الأشخاص. ويعتقد المراقبون أنّ دعم قطر للجماعات المتطرّفة في إفريقيا الوسطى يدخل ضمن توقها الدائم للقيام بدور الوسيط بين فرنسا من جهة والقوى الإرهابية، للتمكن من إيجاد مواقع قدم لها في منطقة الساحل والصحراء ووسط القارة السمراء، وضمان مصالح مهمة في مناطق غنية بالثروات الباطنية مثل النفط والغاز والإرونيوم والزنك والحديد.

علاقات إرهاب

وكانت تقارير إعلامية أكدت العلاقة بين سلطات الدوحة والجماعات الإرهابية في عدد من الدول الإفريقية من بينها مالي والنيجر وتشاد وليبيا والصومال وإفريقيا الوسطى، وأعلنت دول إفريقية منها موريتانيا وجيبوتي وجزر القمر وغينيا والكاميرون والسنغال وتشاد والنيجر وموريشيوس انخراطها في صف الدول المقاطعة لقطر بسبب ثبوت تورطها في دعم الإرهاب. ووفق الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كوفي عنان، فإن أغلب أمراء الحرب وقادة الجماعات الإرهابية في إفريقيا الوسطى يرتبطون بعلاقات مع الدوحة وسبق لعدد كبير منها أن أقام في قطر منذ عام 2003، فيما لا يستبعد المراقبون دوراً محورياً للمؤسسات الخيرية والإنسانية القطرية النشطة داخل إفريقيا الوسطى ودول الجوار، في بث الفوضى في البلاد عبر دعم المتطرفين.

إدانة وتحذيرات

وأدان مرصد الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة التابع لدار الإفتاء المصرية في مارس الماضي، بشدة مقتل 50 شخصاً على الأقل وإصابة العشرات بجروح في جمهورية إفريقيا الوسطى على أيدى الجماعات الإرهابية المسلحة التي هاجمت ثلاث قرى في منطقة بمبارى، بحسب أفاد سكان فروا من قراهم.

تضارب التصريحات يكشف عمق أزمة الدوحة

قطر لن تصمد أمام نذر الانهيار الاقتصادي

- إغلاق مصنعين لإنتاج الهيليوم بسبب المقاطعة العربية
- قطر مقبلة على مخاطر اقتصادية قصيرة وطويلة الأجل
- خسائر ضخمة للبورصة وشح السيولة وشلل النقل البري

■ عواصم- وكالات

أكدت تقارير صحافية أنَّ قطر في طريقها إلى الانهيار، وذلك بعد أن أثبت عدد من الخبراء أنها ستضطر إلى استيراد ما يقرب من 90 ٪ من المنتجات الغذائية، منها 40 ٪ لن يدخل البلاد بسبب أن حدودها البرية الوحيدة هي السعودية مما يجعل مرور أي سلع عبر تلك الحدود صعباً بسبب المقاطعة، فتجد قطر نفسها فجأة معزولة تماماً عن العالم «في الوقت الذي يكشف فيه تضارب التصريحات من جانب المسؤولين القطريين عن التخبط والارتباك الشديدين وعمق الأزمة الاقتصادية على الدوحة». وذكرت صحيفة «الفاتو كوديتيانو» الإيطالية في تقرير لها إلى أن قطر ثاني أكبر منتج للهيليوم في العالم، إلا أنها اضطرت إلى إغلاق مصنعيها لإنتاج الهيليوم بسبب المقاطعة الاقتصادية التي فرضتها عليها بعض الدول العربية، مشيرة إلى أن الطاقة الإنتاجية الإجمالية للمصنعين تصل إلى ما يقرب من ملياري قدم مكعبة قياسية سنوياً من الهيليوم السائل ويمكنهما تلبية نحو 25 ٪ من إجمالي الطلب العالمي على الهيليوم.

ويستخدم الهيليوم في تبريد الوحدات المغناطيسية الفائقة التوصيل في أجهزة التصوير بأشعة الرنين المغناطيسي ورفع المناطيد والتنفس عند الغوص في المياه العميقة والحفاظ على تبريد معدات الأقمار الصناعية، ويشتق الهيليوم من الغاز الطبيعي أثناء المعالجة، كما يستخدم في تنظيف محركات الصواريخ، وتكثيف الهيدروجين والأكسجين لتصنيع وقود الصواريخ، ودفع الوقود داخل المحركات أثناء إطلاق الصواريخ.

هدف بعيد

وكانت قطر عند افتتاحها لهذا المشروع الضخم قبل 4 سنوات، تطمح في أن تصبح أكبر مصدر للهيليوم في العالم خلال 20 عاماً، لكنها لم تصل لهذا الهدف، والذي أصبح بعيد المنال مع المقاطعة الحالية وتعثر خطوط التصدير. وكانت مصانع قطر تستهدف تلبية نحو ربع الطلب العالمي من غاز الهيليوم، بتكلفة بلغت نحو 1,53 مليار ريال، ويشتمل مشروع قطر لإنتاج الهيليوم على تقنيات بالغة التعقيد، لاحتجاز واستخلاص وتكرير الهيليوم الخام من 6 خطوط عملاقة لمعالجة الغاز الطبيعي المسال، بطاقة تزيد على 1,3 مليار قدم قياسية مكعبة سنوياً.

مأزق كبير

وأضافت الصحيفة الإيطالية أنَّه من المتوقع أن يشن القطريون حملة ضغط على الحكومة للتفاوض مع الدول العربية، والتعهد بعدم دعم الإرهاب، وذلك في محاولة للخروج من المأزق الذي يجعلهم في ورطة كبيرة، كما على قطر التفاوض مع الولايات المتحدة ورئيسها دونالد ترامب، الذي قال على تويتر بعد مقاطعة الدول العربية لقطر، بداية نهاية الرعب الإرهابي.

حالة ارتباك

من جانب آخر كشف التضارب في التصريحات من جانب المسؤولين الحكوميين عن حالة الارتباك والتخبط لدي حكومة الدوحة ما يعكس عمق الأزمة الاقتصادية. وأطلت الدوحة من جديد بتضارب في التصريحات الخاصة بالأزمة التي تشهدها بعد المقاطعة التي فرضتها السعودية ودول خليجية وعربية أخرى، وكان آخرها أول من أمس بشأن إلغاء إجازات الموظفين الأجانب أو منعهم من السفر.

وفي الوقت الذي أكدت شركة قطر للبترول المملوكة لحكومة قطر في بيان، أنها لم «تمنع أي موظف أجنبي أو قطري في قطر للبترول أو شركاتها من أخذ الإجازة السنوية أو من الحصول على تصاريح مغادرة»، إلا أنها استدركت في البيان نفسه،«إنه قد يُطلب من عدد من الموظفين في بعض المناصب الحساسة تأجيل إجازاتهم لأسباب تشغيلية بحتة نظراً للمقاطعة التي تفرضها بعض البلدان»، ما يؤكد تأثرها بالأزمة القائمة. وتابع البيان الذي نقلته وكالة الأنباء الألمانية (د ب أ)، أن الأمر يتعلق «بإجراء محدود، وفي حالة استثنائية قد تحدث من وقت لآخر في أي شركة تعمل في مجال النفط والغاز، إذا استدعت الحاجة التشغيلية إلى ضمان إمدادات الطاقة دون انقطاع لعملائنا في جميع أنحاء العالم». وقال«وقد تقدم الموظفون بطلبات الحصول على إجازاتهم السنوية من خلال اتباع الإجراءات الاعتيادية المتبعة دون أي قيود، إلا في الحالات المذكورة»، على حد زعمه.

ويأتي ذلك بعد أن لجأت شركات قطرية إلى إلغاء إجازات العاملين، خوفاً من سفرهم وعدم عودتهم مرة أخرى إلى البلاد، في ظل الأزمة التي تشهدها البلاد على وقع المقاطعة مع دول خليجية وعربية وإسلامية. وأكد مغتربون يعملون في قطر للبترول وشركات قطرية أخرى، أن أرباب العمل ألغوا إجازاتهم وطلبوا منهم عدم مغادرة الدوحة.

ورطة الحكومة

ووفقاً لـ «رويترز»، قال مسؤول قطري إن بعض الإجازات ألغيت في قطاعات حكومية أساسية للحفاظ على عدد كاف من العاملين، بعد العزلة التي وضعت الحكومة في ورطة. وأشار مديرون ومهندسون أجانب في مجموعة قطر للبترول إلى أن الأوامر بدأت بعد يوم من قيام السعودية والإمارات والبحرين ومصر بقطع روابط التجارة والنقل مع قطر هذا الشهر.

وقال بريطاني يعمل في شركة تابعة لقطر للبترول المملوكة للدولة، أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، «طلب مني ألا أسافر. إذن المغادرة والإجازة ألغيتا». وأبلغ أطباء من مستشفى حمد الذي تديره الحكومة عن تلقي مثل هذه الأوامر، وقال آخرون إن الأوامر تؤثر في مئات الأشخاص.

وقال المسؤول القطري الذي طلب عدم نشر اسمه «هيئات حكومية معينة ألغت المغادرة حتى يكون لديها عدد كاف من العاملين للمساعدة في التخطيط الحيوي مثل استئجار خطوط جديدة للشحن البحري وجلب الأغذية إلى البلاد».

مخاطر

ويأتي ذلك في وقت أكد مختصون أن قطر مقبلة على عدة مخاطر اقتصادية قصيرة وطويلة الأجل في حال استمرار تعنتها ودعمها الإرهاب وتمويله.

وأشاروا إلى أن الآثار قصيرة الأجل تمثلت في الخسائر الضخمة التي منيت بها بورصة الدوحة وشح السيولة وانخفاض قيمة الريال القطري وشلل حركة النقل البري وزيادة تكاليف الاستيراد والتصدير، لكن الآثار طويلة الأجل تكمن في إمكانية خسارتها لاستثمارات ضخمة ومزايا منظومة العمل الخليجي المشترك، وذلك بإمكانية إلغاء عضويتها في المجالس المشتركة وإخراجها من اتفاقيات مثل الربط الكهربائي والاتحاد الجمركي وغيرهما.

قطاع السياحة القطري يعاني عزوف الزوار الخليجيين

■ المنشآت الفندقية في قطر تعاني ضعف الإقبال السياحي الخليجي | البيان

■ دبي - البيان

يعيش قطاع السياحة القطري فترة عصيبة وسط عزوف السائحين الخليجيين لاسيما من المملكة العربية السعودية عن زيارة الدوحة خلال إجازة عيد الفطر.

وتعاني الفنادق ومنشآت الضيافة من تراجع ملحوظ في نسبة الإشغال كأثر مباشر لقيام دول عربية بقطع العلاقات مع قطر بسبب دعم الدوحة للإرهاب فيما من المتوقع أن تتضرر العائدات والإيرادات والاستثمارات في القطاع فضلاً عن قيام المنشآت الفندقية بشطب آلاف الوظائف لترشيد النفقات.

وأوضحت مصادر عاملة في قطاع الضيافة والسياحة القطري أن عدد السياح السعوديين في قطر خلال الإجازة الصيفية يشكلون نحو 80 ٪ من نسبة السياح الخليجيين والأجانب الذين يتدفقون على قطر سنوياً وبالتالي فإن قطاع السياحة في قطر سيفقد نسبة كبيرة من حصته هذا العام بعد أن قطعت السعودية والإمارات والبحرين علاقاتها مع قطر.

وقالت إن قطاع السياحة في قطر بسبب سياستها المتناقضة وما نتج عنها من إجراءات متعلقة بالمقاطعة الخليجية فقدت مساهمة السياح الخليجيين خاصة من السعودية والإمارات والبحرين في دعم قطاع السياحة، حيث كانت تجني قطر أموالاً طائلة من وراء السياحة الخليجية خلال الإجازة الصيفية وإجازة عيدي الفطر والأضحى.

غالبية سعودية

ولفتت المصادر إلى أن السياح السعوديين يشكلون 80 ٪ من الزائرين لقطر سنوياً خاصة في إجازة عيد الفطر وعيد الأضحى، خاصة السياح من منطقة الأحساء، حيث كانت عائلات سعودية ومقيمون يعبرون منفذ سلوى الحدودي بين السعودية وقطر خلال أيام العيد الأولى.

وأوضح مسؤول في أحد مكاتب السفر والسياحة أن نحو 20 ٪ من السعوديين الذين يعتزمون قضاء إجازاتهم الصيفية سنوياً خارج المملكة كانوا يتوجهون إلى قطر لقضاء إجازاتهم هناك، ولكن الآن قطاع السياحة في قطر سيفقد هذه النسبة وما يؤثر تأثيراً مباشراً في القطاع.

وتابعت المصادر أن الخطوط القطرية كانت تنقل السياح السعوديين من 11 مطاراً دولياً داخل السعودية إلى قطر، إضافة الى السياح الذين يعبرون منفذ سلوى البري، مشيرة إلى أن قطر ستفقد كل هذه الأعداد الكبيرة من السياح الذين يزورونها سنويا. وأضاف أن عدد السياح القطريين الذين يزورون السعودية يعتبر قليلاً ومحدوداً، حيث إن أغلبهم يأتون إلى بعض مدن الشرقية خاصة الأحساء التي يتوافد عليها القطريون لشراء عدد من المستلزمات سواء المواد الغذائية خاصة السلع الرمضانية، إضافة إلى مستلزمات العيد، حيث تعتبر الأحساء وجهة مهمة للقطريين.

الريال يترنّح مع قلق المتعاملين من انهيار أسعاره

■ دبي - وائل الخطيب

ذكرت «بلومبرغ» في تحليل إخباري لها أن المستثمرين الأجانب يختبرون ربط العملة القطرية، في غمرة انقضاء الأسبوع الثالث لتداول الريال خارج مظلة البنك المركزي المفضلة، فيما تهاوت أسعار الريال في الأسواق السعودية بصورة كبيرة وانخفضت قيمة العملة 12 ٪ لدى شركات الصرافات داخل وخارج قطر.

وتسببت مقاطعة عدداً من الدول الخليجية للدوحة في اختلال الأسواق الخارجية مما أدى إلى نقص ملحوظ في الدولار وهو الأمر الذي أدى إلى تداول الريال أضعف بنحو 3,6٪ من الحد الأدنى للتداول الرسمي، حتى أن البنك المركزي أحجم عن التدخل لدعم العملة.

وأضافت وكالة الأخبار الاقتصادية أن البنوك القطرية تعتمد على غير المقيمين فيما يقارب ربع ودائعها، وأن قطع العلاقات في 5 يونيو من قبل السعودية والإمارات والبحرين ومصر مع هذه الدولة دفع بعض البنوك الخليجية لسحب أرصدتها، مثيرةً موجة من البيع السوقي.

وكانت وكالة التصنيف الائتماني «ستاندرد أند بورز» قد خفضت التصنيف الائتماني لقطر درجة واحدة في 7 يونيو، ووضعته تحت المراقبة السلبية تخوفاً من أن تضعف المقاطعة الدبلوماسية تمويلات الدولة.

سد الفجوة

وفي هذا السياق أبدت ديما جردانة، رئيس قسم البحوث الاقتصادية لدى بنك ستاندرد تشارترد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في دبي استغرابها من غياب البنك المركزي القطري عن السوق الخارجية، موضحة أن هذا يعني استمرار ارتفاع السعر مضيفة أنه وصولا إلى سد الفجوة بين سعري السوق الخارجية والمحلية، لا بد من تدخل مباشر أو غير مباشر سيضخ السوق الخارجية بالدولارات مما سيخفض سعره بسرعة معقولة.

تدهور الريال

وانخفضت قيمة صرف الريال القطري في السوق السعودي بنحو 12 ٪ خلال أسبوعين أي منذ بدء الأزمة بعد قرار السعودية والإمارات والبحرين ومصر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدوحة.وبدأت التراجعات لقيمة الصرف للريال القطري تدريجيا، بسبب نتائج المقاطعة على مستقبل قطر، والشكوك والمخاوف من مستقبل الريال . وقال الصراف سالم باشميل، إن قيمة الصرف للمائة ريال القطري تراجعت من مستويات 102 ريال سعودي قبل قطع العلاقات إلى مستويات وصلت إلى 90 ريالاً سعودياً، خلال الأسبوع الجاري. وأضاف الريال القطري يتم تداوله بسعر أقل من سعره في شركات الصرافة مع التحوط بتخفيض قيمة الصرف، فيما يرتبط تحسن قيمة صرفه بالتزام القيادة في قطر بمطالب الدول المقاطعة.

وحول تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي للبنوك في السعودية، بإيقاف شراء عملة الريال القطري، أشار إلى أن التعليمات تتعلق بالبنوك، ولكن الصرافين، مستمرون في صرف الريال القطري خدمة للمعتمرين من قطر، ودون مخالفة للتعليمات.

ضعف التحويلات

وأوضح الصراف سالم بن حويل، أن حجم التداولات للريال القطري، ضعيفة جداً في سوق تداول العملات، كما أن حجم العرض في السوق للريال القطري، تراجع بشكل كبير مقارنة بالسابق.وأضاف أن عمليات الشراء للريال القطري تراجعت تقريبا، لكن ما زالت محال الصرافة تتعامل به، ولم تتوقف تعاملاته بشكل نهائي خدمة للمعتمرين من قطر.وتطرق الصراف سالم بن حويل إلى مستويات التداول بشكل عام مبيناً أنها منخفضة مقارنة بالعام الماضي رغم تحسنها خلال النصف الثاني من رمضان.وأوضح عبدالعزيز عبدالله؛ المحلل المالي أن قطع العلاقات مع قطر بسبب دعمها الإرهاب، وما تبع ذلك من تأييد عربي وعالمي سيؤثر بلا شك في قيمة الريال.